Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 39, No. 125
March 2020

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Nayyef, Faris J. (2020). "The Renaissance Trends of Green Investment and Its Role to Achieve Green Investment for the Period of 2009 – 2012 with Reference to Iraq". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 39 (*125*), p. 87 - 107 , https://doi.org/10.33899/tanra.2020.164575

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Renaissance Trends of Green Investment and Its Role to Achieve Green Investment for the Period of 2009 – 2012 with Reference to Iraq

Faris J. Nayyef[1]
[1] College of Administration and Economic, University of Mosul

Corresponding author: Faris J. Nayyef. College of Administration and Economic, University of Mosul, Iraq, husseinbayraq@ntu.edu.iq.

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2020.164575

Article History: *Received*: 16/1/2020; *Revised*: 16/2/2020; *Accepted*: 16/2/2020; *Published*: 1/3/2020.

Abstract
This study aims to describe the investment and its role to create green development as a part of new serious plan of action aimed to shift towards communities that are more aware about positive environmental effects. It also aims to spread of green economy with regard to what is saved in green development that simulate the future with more quality environmental protection, within the scope of clean green energy which is available in diversity and efficiency, such as solar energy, wind energy, creating a society based on green urban planning, removing the hazardous waste and carbon pollution and increase the sources of natural food to humankind, and to create the welfare to them. So, the study aims at finding a relation between green development and environmental interests in order to allow the coming leader generations to enjoy its materialistic and non-materialistic services. We had taken some of the Iraqi government directions, so we had taken investment map of Diyala Province and its roles to create suitable chances of Green Development.

Keywords
Welfare, Pollution, Poverty, Investment.

ورقة بحثية

الاتجاهات المعاصرة للاستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الخضراء للفترة 2009 – 2012 مع الإشارة إلى العراق

فارس جار الله نايف[1]

[1] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المؤلف المراسل: فارس جار الله نايف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، نينوى، العراق، Faris572018@gmail.com.

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2020.164575

تاريخ المقالة: *الاستلام*: 2020/1/16؛ *التعديل والتنقيح*: 2020/2/16؛ *القبول*: 2020/2/16؛ *النشر*: 2020/3/1.

المستخلص

تهدف الدراسة إلى توصيف الاستثمار ودورة في خلق التنمية الخضراء في إطار خطة عمل تهدف للتحول إلى مجتمعات أكثر وعيا بشأن الأثر البيئي الإيجابي، ونشر مبادئ الاقتصاد الأخضر، وما يمكن أن يوفره من وظائف جديدة، تحاكي المستقبل بالمزيد من الجودة والحماية البيئية في نطاق الطاقة النظيفة، التي تعمل في ظل التنوع والكفاءة، مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية، مع زيادة الوعي المجتمعي باتجاه تخطيط المدن الخضراء، وإزالة المخلفات الخطيرة والتلوث الكربوني، وزيادة مصادر الغذاء الطبيعي والرفاهية لأفراد المجتمع ،وبذلك تسعى الدراسة إلى محاولة إيجاد علاقة بين مفهوم التنمية الخضراء والاهتمامات البيئية من أجل تقديم الخدمات المادية وغير المادية للأجيال المحلية القادة، وتطرقت الدراسة إلى توجهات الحكومة العراقية في خلق المناخ المناسب للتنمية الخضراء بعد عام (2003) وبالتركيز على محافظة ديالى بوصفها أنموذجاً لمتابعة اهتمامات الحكومات المحلية بالاستثمار وتوجيهه نحو خلق فرص تنمية خضراء مناسبة.

الكلمات الرئيسة

رفاهية، تلوث، فقر، استثمار.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (39)، العدد (125)، اذار 2020

© جامعة الموصل | كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: نايف، فارس جار الله (2020). "الاتجاهات المعاصرة للاستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الخضراء للفترة 2009 – 2012 مع الإشارة إلى العراق". ***تنمية الرافدين***، *39 (125)،ص 87 - 107*

https://doi.org/10.33899/tanra.2020.164575

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

1- المقدمة:

يمثل الاستثمار أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية بكل أبعادها وأداة فاعلة في حل العديد من المشـاكل الاقتصـادية والاجتماعية والخدمية وحتى البيئية فيما إذا وجهت نحو القنوات المعززة للبيئة. ومن تلك الأبعاد الأسـاسـية والمهمة والتي نالت اهتماماً واسـعاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من قبل العديد من الباحثين الاقتصـاديين والسـياسـيين والفنيين وأصـحاب العلوم الصـرفة وغيرهم هو البعد البيئي. لقد حاولت معظم دول العالم مدفوعة بمحاولة خلق بيئة نظيفة إلى رفع مستويات استثمارها في الطاقات المتجددة وغير الملوثة للبيئة خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى (234) بليون دولار عام 2010 محاولة بذلك الرغبة الكبيرة في الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية يحتل بعدها البيئي أحد أهم أولوياتها.

2- منهجية البحث:

مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في غياب رؤية واضحة حول آليات وتوجيه الاستثمار لرفع مستويات التنمية الاقتصادية مع عدم استبعاد الاعتبارات البيئية كأحد الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة، فضلا عن إهمال البعد البيئي في الاستراتيجيات والسياسات المتعاقبة للتنمية التقليدية، من هنا تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الآتي: ما دور الاستثمار في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية تراعي فيها الأبعاد البيئية في العراق.

أهداف البحث.

يهدف البحث إلقاء نظرة شمولية حول الاتجاهات الحديثة للاستثمار والتنمية الخضراء كمفهوم جديد وتشخيص أخطار التدهور البيئي الذي يفرض أعباءه على الموارد الاقتصادية والبشرية علاوة على تحديد أبعادها بمعناها الواسع الذي يجمع بين النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل نظام بيئي يمتلك مستويات مقبولة من الحماية.

فرضيات البحث.

يستند البحث على فرضية أساسية تتمثل بتركيز المفاهيم السابقة للتنمية على الجوانب المادية دون الاهتمام بالجوانب البيئية، حيث أغفلت الأبعاد البيئية للتنمية، وضرورة تناغمها مع أبعاد التنمية الأخرى من اقتصادية واجتماعية وبشرية.

منهج البحث.

اعتمد البحث في إثبات فرضيته وتحقيق أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي بغرض الوقوف على مفاهيم التنمية الخضراء المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذلك البيئية.

3- الخلفية النظرية:

3-1 الإطار المفاهيمي والتاريخي للاقتصاد الأخضر.

أولاً- مفاهيم في الاستثمار.

عرف الاستثمار بأنه تدفق الإنفاق على الموجودات المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل (Guartini, 1988,251)، كما عرف بأنه التضحية بالثروة الحالية من أجل ثروة أكبر في المستقبل (Waheeb, 1999, 28) أي إنه استخدام رأس المال لجني المزيد من رأس المال، أي لكسب دخل أو زيادة رأس المال أو كليهما وبقصد الحصول على تدفقات مالية تعوضه عن الآتي:

1. القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الموجود أو الموجودات.
2. النقص المتوقع في قوة تلك الأموال بفعل التضخم.
3. المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها، كما هو متوقع لها.

أو هو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من ورائه زيادة لقوتها وقدرتها، من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي، مقابل مداخيل أو عوائد يأمل الحصول عليها مستقبلا (Abdul Hamid, 2000, 19).

وتعرف الاستثمارات على أنها تجميع المبالغ المالية بهدف الحصول على عائد أو دخل في المستقبل، كما عرف الاستثمار بأنه عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل (Daddy, 1997, 155).

ثانياً- الاستثمار الأخضر.

عرفت المؤسسات الدولية وبالأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الاستثمار الأخضر، على أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على المحافظة على استدامة النمو الاقتصادي والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة وضمان سلامتها عن طريق تخفيض الانبعاثات الغازية الملوثة والابتعاد قدر المستطاع من استخدام الطاقة المسببة للتلوث البيئي والتوجه نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة أمثال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمد والجز والوقود البيولوجي والطاقة الهيدروجينية والذرية، أي بمعنى الانتقال من الطاقة الرمادية (السمراء) إلى الطاقة الخضراء (From Brown to Green Energy) (Nicholas,2007)، وتعكس البيئة الخضراء الحد من التلوث، خفض تكاليف التشغيل ،زيادة

أداء العاملين في الإنتاج والإنتاجية، ضمان مجتمع صحي خالٍ من الأمراض ،توفير أفضل الطرائق لاستهلاك طاقة نظيفة، الأمر الذي دعا العالم للتوجه نحو استخدامات الطاقة النظيفة ومنذ مطلع الألفية الثالثة، إذ ازداد إجمالي الانفاق العالمي على الاستثمار في الطاقة المتجددة ليبلغ (112.9) بليون دولار عام (2006)، ويرتفع بعد أن كان بحدود (51,7) بليون دولار عام (2004) إلى أكثر من (234) بليون دولار في عام (2010) . ويتضمن هذا الانفاق بمجمله الموجودات المالية والانفاق على البحث والتطوير ونفقات التسويق العامة ومساهمة القطاع الخاص وغيرها وكما مبين في الشكل 1.

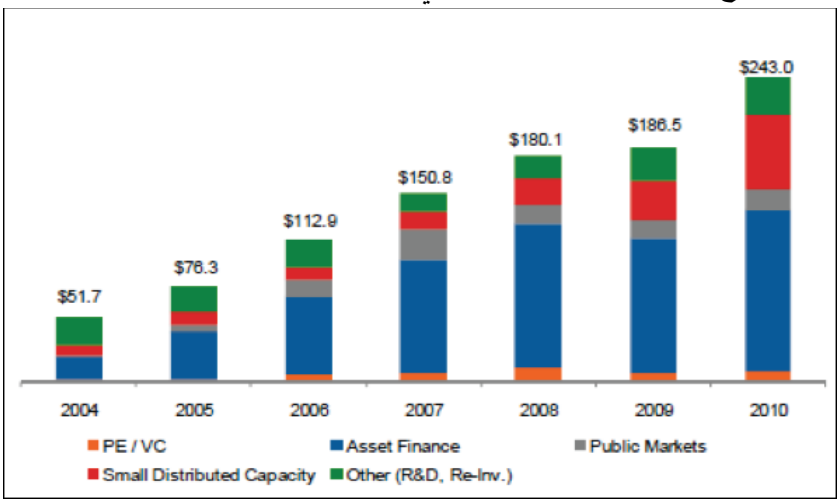

الشكل (1): إجمالي الانفاق العالمي على الطاقة المتجددة (2004 – 2010)

Source: Deutsche Bank Climate Change Advisors, (2011), Investing in Climate Change.

وعند أخذ المبالغ الصافية المنفقة على استخدامات الطاقة المتجددة يلاحظ أنها قد زادت من (7) بليون دولار عام (2000) ليتصل إلى (154) بليون دولار عام (2010)، وهذه الزيادة تعود إلى جملة من الأسباب أهمها ارتفاع أسعار الوقود التقليدية والنمو الاقتصادي العالمي (IMF, 2012, 11–296)، وهو ما يؤكد التوجهات العالمية والحرص على تفعيل دور المنظمات الدولية والتي تعبد الطريق أمام تحقيق التنمية الخضراء وكما مبين في الجدول أدناه.

جدول (1): الأموال المستثمرة عالميا" في مجال الطاقة المتجددة

بليون دولار

	السنوات	المبلغ	ت	السنوات	المبلغ
1	2000	7	7	2006	80
2	2001	11	8	2007	123
3	2002	7	9	2008	140
4	2003	16	10	2009	125
5	2004	20	11	2010	154
6	2005	45			

Resource: IMF, (2012), Finance and Development, Green Investment Washington, Paper 11/296.

ثالثاً – دواعي الاستثمار الأخضر.

يتزايد التوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء بوتيرة عالية في العالم أجمع، ومع ذلك يحتاج الأمر إلى البحوث والتطوير والاستثمار في نقل التكنولوجيا من أجل استغلال إمكانات النمو استغلالاً كاملاً، وستكون عملية هيكلة نظم الطاقة في العالم نحو عام منخفض الكربون تحدّياً مهماً في مجال الاستثمار على امتداد السنوات الخمسين المقبلة، والتحديات في مجال الاقتصاد والطاقة والمناخ هي من أكثر التحديات إلحاحاً ولا يمكن التصدي لها إلا جماعياً وفي آن واحد، وبعد أمن الطاقة، ستكون الإدارة المستدامة لموارد المياه وحماية البيئة من التحديات الهامة التي تواجه المنطقة في السنوات المقبلة. وفضلاً عن تزايد الطلب على المياه الذي يتطلب استثمارات ضخمة تشمل مدّ وتحسين شبكات التوزيع وتحديث نظم الري الزراعي والأخذ بتكنولوجيات جديدة، من قبيل تكنولوجيات تدوير المياه المستعملة وتحلية مياه البحر، الاستثمار في منشآت الأعمال الخضراء وتمويلها الصناعة الخضراء من أجل الانتعاش والنمو في العالم (Industrial Development Organization, 2009).

3-2 التنمية الخضراء ومفاهيم فلسفة الاستدامة:

أولاً- البعد التاريخي للتنمية الاقتصادية والمشاكل البيئية.

تمثل أعمال مؤتمر الألفية الثالثة عام (2000) إنجازا تاريخيا مهما للإنسانية، إذ أدمجت الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد ،وقد قدمت مقترحات مفصلة لكيفية الحد من أنماط الاستهلاك غير العقلانية، ومكافحة الفقر، وحماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي، وتشجيع الزراعة المستدامة، وقد تم توسيع نطاقها وتعزيزها منذ ذلك الوقت في عدة مؤتمرات للأمم المتحدة بشأن السكان والتنمية الاجتماعية والمرأة والمدن والأمن الغذائي، ولقد اتفق معظم زعماء العالم على مجموعة من الأهداف

المحددة الأجل والتي تمثل الأساس التي يستند إليه للوصول إلى التنمية الخضراء، منها تخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من لا تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة إلى النصف.

لقد سعى منتقدو الحداثة، وبعد ارتباط نمط الحياة الاستهلاكي بأزمات بيئية معقدة مثل فقدان التنوع الحياتي البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، تلوث المياه، والهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض والكوارث الطبيعية والفيضانات المدمرة، واستنفاد الموارد غير المتجددة، إلى الدعوة إلى تبني أنموذج تنموي مستدام بديل يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، كما يؤكد منتقدو الحداثة على أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين أساسيتين، الأولى هي أن الكثير من الموارد التي يعد وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه البيئة في الوقت الحاضر والناتج عن التراكم الهائل من الفضلات الضارة الغازية والصلبة التي تنتجها، لكن ازدياد الوعي بالندرة القادمة، وتفاقم المشكلة السمية في العالم أدى إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة (Calvert and Calvert, 2002, 433).

ثانياً- مبررات الاستدامة والتنمية الخضراء.

على الرغم من الإدراك الواسع للعلاقة بين البيئة والتنمية بما يفرض ضرورة الربط بين الأولويات الاقتصادية وأهداف حماية البيئة، إلا أن الاهتمام مازال عند نقطة البداية فيما يتعلق بإدماج البعد البيئي في الخطط التنموية (Gomaa, 1999, 1)، وعلى الرغم من كثرة الحديث عن مصطلح التنمية الخضراء والمستدامة (Green and Sustainable Development) منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ،إلا أن واقع الحال يشير إلى أن الدول النامية لم تتعامل مع هذا المصطلح بوصفه حقيقة (Muschet, 1997, 12) إذ مازالت الدول النامية تجري وراء تحقيق التنمية المستدامة، ولكن معظمها لم يتمكن حتى الآن بالرغم من مضي عقود من الزمن من إحراز معدلات نمو اقتصادي يعتد بها ،بل ربما لم تتوصل كثير منها إلى إستراتيجية تنموية مقبولة لأسباب داخلية منها المشاكل السياسية التي انعكست سلباً وبشكل لم يتكهن أحد بنهايتها وخارجية متعددة تتطلب مجموعة من الإصلاحات لمواجهة السياسات الاقتصادية الفاشلة داخل بلدانها، فضلا عن فشلها مجتمعة في التخلص من النظام الاقتصادي الدولي غير العادل والمنحاز إلى دول الشمال تاركاً دول الجنوب بين الفقر المدقع والمديونية المزمنتين.

وقد أصبحت البلدان النامية أسواقاً مفتوحة أمام المنتجات القادمة إليها من الدول المتقدمة إلى أن أثقلت الديون كاهلها وزادتها فقراً واستنزفت مواردها، وتردت بيئتها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات إنتاجية موارد البيئة بشكل خطير، ولوثت محيطها بالغبار والدخان، وأثر ذلك في طبقة الأوزون مع ظاهرة الاحتباس الحراري، حتى إن بعضهم أطلق على تلك التنمية (بالتنمية السوداء Blank Development) (Abu Al-Haija ', 2001, 1)

إن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية الخضراء المستدامة هو الربط التام ما بين العناصر الثلاثة المشار إليها بالشكل (2) الذي لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل عن الآخر ،فلا بد من أن تكون النظرة إليهم متكاملة معا ، فاقتصاديا النظام المستدام من الناحية الاقتصادية هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ،وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية ،وبيئيا يكون النظام مستداما ،عندما يتمكن من المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ،ويتجنب الاستنزاف المفرط للموارد المتجددة وغير المتجددة ،ويتضمن ذلك حماية التنوع والاتزان الحيويين والمحافظة على إنتاجية التربة والأنظمة الحيوية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية (Brown *et al* .,1987, 716) ويكون النظام مستداما من الناحية الاجتماعية عندما يتمكن من تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ،ويتمكن من إيصال الخدمات الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم والإسكان إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي (العدالة بين الجنسين)،والمشاركة الشعبية في صنع القرارات المؤثرة في حياة أفراد المجتمع (Sherri, 2000, 2) وعن طريق الشكل 2 يبين التوافق ما بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة، يؤكد بأن التنمية المستدامة عبارة عن منزل أو بيت مشيد وبالقدر الذي لا يمكن أن يستقيم إلا بأعمدته، وهي نمو اقتصادي وحماية البيئة وبرامج اجتماعية (تنمية بشرية).

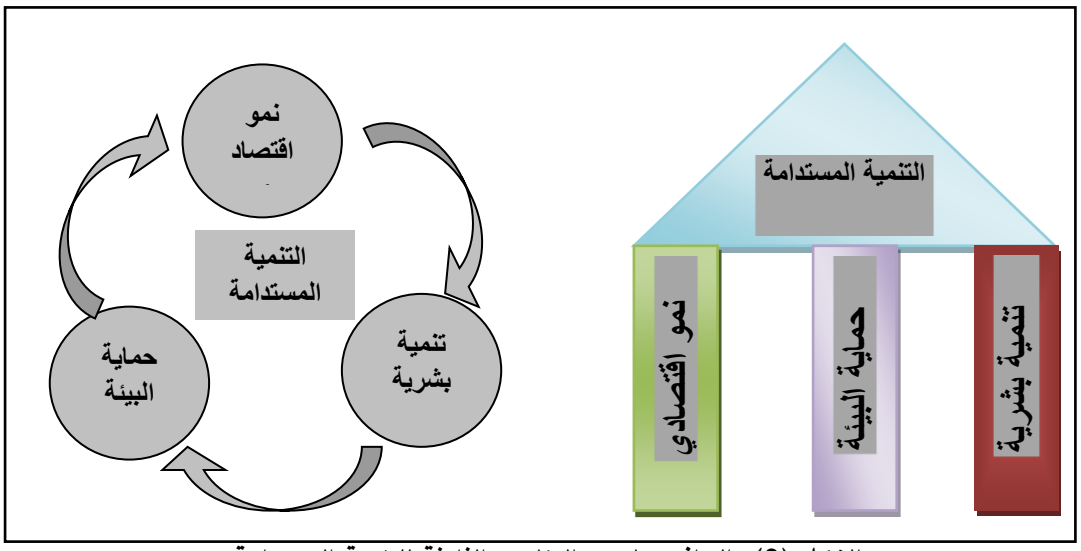

الشكل (2): التوافق ما بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة

Resource: Carlos V. Licón,2006, Evaluation Model of Sustainable Development Possibilities, International Conference on Sustainability Measurement and Modelling, CIMNE, Barcelona, p2.

ثالثاً- مبادئ التنمية الخضراء.

يقصد بالتنمية بشكل عام، (عملية تحول شاملة لكافة مكونات اقتصاد ما، وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام (أو قيم) هذه المكونات وعلاقتها الهيكلية البينية Inter والضمنية Intra ،فتمتد هذه

العملية إلى أحجام (أو قيم) ونسب كل من عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال ،الإدارة) وقطاعات الإنتاج ونشاطاته (الزراعية والصناعية والخدمية) ووحدات الإنتاج (الصغيرة والكبيرة) الاستهلاكية والإنتاجية، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وكيفية توزيع الدخل فيما بين الاستهلاك والادخار (والاستثمار) وفيما بين الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح، والقطاعين (العام والخاص) ومن ثم المواقع والمناطق شبه الحضرية والريفية والمراكز الحضرية والإقليمية، والقطاعين المحلي والخارجي من خلال حركة السلع والخدمات والدخول ورؤوس الأموال (Maarouf, 2005, 11)، وإن التنمية الخضراء تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم الإساءة إلى البيئة،(Pearce, 2002, 1)، والارتقاء بالقيم الانسانية ،والتي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (RWCED,1978, 47)، إن هذا التعريف يحمل بين طياته مفهومين أساسين هما الآتي:

1. مفهوم الحاجات ولاسيما الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تُعطَى الأولوية المطلقة.
2. فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل

ومما تقدم يتضح أن الاهتمام بالبيئة هو العامل الأساسي للتنمية الخضراء المستدامة، أي إنها تنمية تنقل المجتمع إلى عصر تتميز فيه الصناعات بأنها تستخدم قدراً أقل من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون، فهي تنمية لا تتجاهل الفقراء ولا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها ،وتنمي الموارد البشرية، وتحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة ،وإنها تنمية موالية للناس وموالية لفرص العمل وللطبيعة ،وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن للتنمية المستدامة الخضراء مبادئ تكون مقوماتها الأساسية والاجتماعية والأخلاقية وتكون لازمة لإرسائها وتأمين فاعليتها ويمكن إيجازها بما يأتي (Khurram, 1997, 16):

1. الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
2. التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفاعلة في صنع القرارات أو التأثير فيها.
3. حسن الإدارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.
4. التضامن، بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية ولكل الدول.

وبطبيعة الحال إن تحقيق المبادئ المذكورة يتطلب ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والشفافية والنزاهة والصدق والشعور بالمواطنة والمسؤولية ومحاربة الفساد الاداري والمحسوبية، فضلاً عن إلى الاهتمام من قبل الدول بإصلاح نظام موازنتها العامة من خلال تبني نظام جديد يسمح بتوجيه الأموال

العامة صـوب تنمية العنصـر البشـري سـواء من جهة القضـاء على البطالة والتهميش لفئات واسـعة من المجتمع، أو من جهة تطوير التمكين والمشاركة ومبادئ المساءلة وحسن الإدارة.

رابعا– التحديات التي تواجه التنمية الخضراء.

هناك عدد من التحديات تواجه تحقيق التنمية الخضراء والتنمية المستدامة يمكن إدراجها بما يأتي: (United Nations, 2002, 11-49)

1. **القضاء على الفقر:** إن الفقر مشكلة معقدة متعددة الأبعاد ذات جذور ضاربة في الميدانين الوطني والدولي، ولا يمكن إيجاد حل واحد يطبق عالميا ،بل إنه من الضروري لحل هذه المشكلة وضع برامج لمعالجة الفقر لكل بلد على حدة وبذل جهود دولية داعمة للجهود الوطنية ،وإيجاد عملية موازية لتهيئة بيئة دولية مساندة ،وما زال القضاء على الفقر والجوع وتحقيق مزيد من العدل في توزيع الدخل وتنمية الموارد البشرية تحديات رئيسة في كل مكان، ومكافحة الفقر هو مسؤولية تتقاسمها جميع البلدان، وبشكل عام فالقضاء على الفقر قد يتحقق من خلال بعض الإجراءات منها ما يأتي:

أ. خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وكما موضح في الشكل 3، وعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف، وكذلك خفض عدد الأشخاص الذين لا يتاح لهم سبيل الحصول على مياه الشرب إلى النصف؛ بحلول الموعد نفسه.

ب. تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها الكاملة في اتخاذ القرار على جميع الصعد، وجميع السياسات والإستراتيجيات، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتحسين مركز المرأة والفتاة وصحتهما وحالتهما الاقتصادية عن طريق توفير الإمكانات الكاملة والمتساوية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والأرض والائتمان والتعليم وخدمات الرعاية الصحية، ولابد من الاشارة هنا إلى دور المرأة في القطاع التعليمي في العراق، إذ تتصدر أكثر من (25) امرأة من حملة الدكتوراه أدوارا قيادية في الجامعات العراقية، فضلاً عن التصدي لمناصب وزارية ودرجات قيادية في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

ت. توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع، وتخفيض حدة المخاطر الصحية البيئية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال والصلات القائمة بين الفقر والصحة والبيئة، وتوفير الموارد المالية والمساعدة التقنية ونقل المعارف إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

ث. ضمان حصول الأطفال في كل مكان، فتية وفتيات، على فرصة إتمام المرحلة التعليمية الأولى بكاملها، وفرصة متساوية في جميع مراحل التعليم.

ج. إتاحة سبل الحصول على الموارد الزراعية للأشخاص الذين يعانون الفقر، وخاصة النساء، والسكان الأصليين، والقيام، بحسب الاقتضاء، بتعزيز ترتيبات حيازة الأرض التي تعترف بالنظم الأهلية لإدارة الموارد والأملاك العامة وتحميها.

ح. نقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، إلى أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وصائدي الأسماك وفقراء الريف لا سيما في البلدان النامية، عن طريق نهج أصحاب المصلحة المتعددين، وشراكات القطاع العام والخاص التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، من ناحية أخرى إن انخفاض مستويات الدخل بشكل كبير سيؤثر بشكل أو بآخر على الانتاجية، مما يعمل على تقليل فرص العمل وزيادة تحديات الفقر، وهذا ما يظهره الشكل 3.

خ. زيادة إتاحة الغذاء الميسور التكلفة، بما في ذلك عن طريق تطبيق تكنولوجيات وأساليب إدارة الحصاد والغذاء ونظم التوزيع المنصفة والفعالة من خلال القيام، على سبيل المثال، بتشجيع الشراكات المحلية التي تربط بين سكان الحضر والريف والمشاريع.

د. مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات من خلال تدابير مثل الاستفادة أكثر من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بحالة المناخ والطقس، ونظم الإنذار المبكّر وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والممارسات الزراعية والمحافظة على النظام الإيكولوجي لأجل عكس الاتجاهات الحالية والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تدهور الأراضي والموارد من المياه، بما في ذلك من خلال توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا ،بوصفها إحدى الأدوات الرئيسة للقضاء على الفقر.

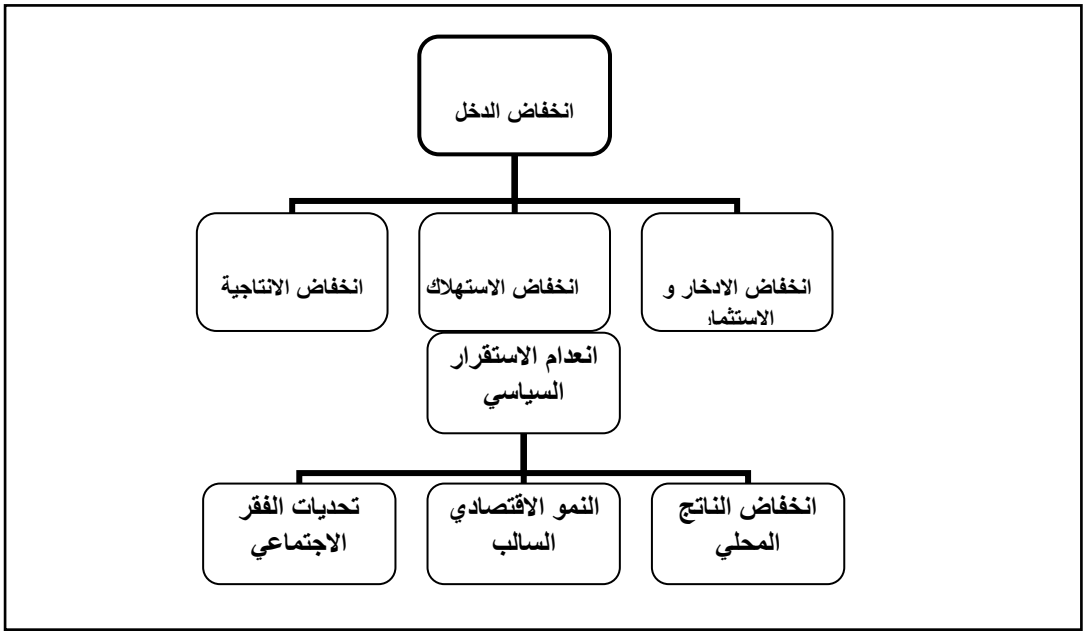

الشكل (3): العلاقة بين انعدام الاستقرار السياسي والفقر

المصدر: الشكل من عمل الباحث اعتماداً على معلومات البنك الدولي

World Bank, 2004, Washington DC, Sustainable Development, p36.

2. **تغيير أنماط الاســـتهلاك والإنتاج:** هناك ترابط وثيق ما بين الفقر وتدهور البيئة، ففي حين إن الفقر يؤدي أساسا إلى أنواع معينة من الإجهاد البيئي، فإن السبب الرئيس لاستمرار التدهور في البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وخاصة في الدول الصناعية، وهي مسألة تدعو للقلق البالغ، إذ تؤدي إلى زيادة وتفاقم الفقر، وعليه لا بد من تغييرات جذرية في الطريقة التي تنتج بها المجتمعات وتستهلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة عالمياً.

وجاءت في دراسة استقصائية قامت بها شركات أوربية أن (100) ميكا واط من القدرة المولدة في محطات الطاقة الحرارية الكهربائية توفر (400) فرصـــة عمل كامل الوقت في قطاع الصـــناعة التحويلية و(600) فرصة عمل في قطاع التعاقد والانشاء و(30) فرصة عمل في مجال الإدارة (International Conference in Manama, 2009).

ومن الضـرورة بمكان إيلاء اهتمام خاص للطلب على الموارد الطبيعية الذي يولده الاستهلاك غير المستدام، وللاستخدام الكفء لهذه الموارد وفقا للهدف المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من استنفاد الموارد والحد من التلوث، وعلى الرغم من أن أنماط الاســـتهلاك مرتفعة للغاية في أجزاء معينة من العالم، فإن الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية لجزء كبير من البشرية لا تُلَبى، وهذا يؤدي إلى طلب مفرط وأساليب معيشية غير مستدامة فيما بين الفئات الغنية يسفران عن إجهاد هائل للبيئة، أما الفئات الفقيرة فعاجزة عن إشباع احتياجاتها الأساسية من الغذاء والرعاية الصحية والسكن والتعليم، غير إن تغيير أنماط الاستهلاك يتطلب إســتراتيجية ذات مجالات عدة تركز على الطلب، وتلبية الاحتياجات الأســاســية للفقراء، والحد من التبديد في استخدام الموارد المحدودة في عملية الإنتاج.

وعليه فالحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تقلل من الإجهاد البيئي وتلبي الاحتياجات الأساسية للبشرية، كذلك العمل على تنمية فهم أفضل لدور الاستهلاك وكيفية إيجاد أنماط استهلاك أكثر استدامة.

3. **حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية:** تؤثر الأنشطة البشرية تأثيراً متزايداً في سلامة النظم البيئية وتوفير فرص أفضل لتحقيق التنمية الخضراء والتي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاه البشر وازدهار الأنشطة الاقتصادية، ولا بد من إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة وخضراء، وفي هذا الخصوص يلزم تنفيذ إستراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية لحماية النظم البيئية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية، مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية المحلية.

3-3 التنمية الخضراء في العراق بين الواقع والطموح.

لم تكن الاهتمامات التنموية والبيئية حديثة العهد في العراق أو الدول العربية، فقد وجدت وكما أسلفنا منذ عقد قمة الارض في جوهانسبرغ في جنوب افريقيا في مطلع الالفية الثالثة، لكن هناك تبايناً واضحاً بين درجة الاهتمام والجدية والتنفيذ في هذه الدول، وهذا بالضرورة يعتمد على الظروف الذاتية والموضوعية لكل

بلد من هذه البلدان ،لذلك سينصب توجهنا على التنمية الخضراء في العراق بعد التغيير أي بعد عام (2003)، وسيتم الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والتنموية الخضراء في ظل عقد من الزمن والذي هو الآخر مليء بحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني .

أولاً– التنمية الخضراء في العراق في ظل اقتصاد السوق.

لقد أولت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام (2003) وبعد التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق أهمية استثنائية للنهوض بالجانب التنموي والبيئي، وكان واضحاً من خلال تشكيل مجالس مختصة لحماية وتحسين البيئة في وزارة الصحة، وكان لها الدور البارز برصد ومتابعة الجهات التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في التدهور البيئي، أمثال تسريب مياه المبازل المالحة من قبل الدول المجاورة ومخلفات الحروب ورصد الإشعاعات وغيرها واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقها بموجب القوانين المرعية. وتم تشكيل وزارة البيئة عام (2003)، وفي عام (2004) تم تشكيل قسم في الجهاز المركزي للإحصاء باسم احصاءات البيئة، والذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات وتوفير البيانات الاحصائية عن مختلف عناصر البيئة وعن الملوثات البيئية، فضلاً عن هيئة إحصاء اقليم كردستان والتي أسهمت في إعداد التقارير البيئية والمسوحات الاحصائية للواقع البيئي في العراق (Ministry of Planning, 2013, 1-2).

إن الواقع الاقتصادي للسياسة المالية يبين حجم اهتمام الحكومة العراقية بالمشاريع الاستثمارية والتنموية والتي تصب في إطار التنمية الخضراء والمستدامة وفي كافة القطاعات الاقتصادية، وقد شهدت التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية في عموم الموازنات العراقية بعد عام (2003) نموا غير مسبوق، ومن الملاحظ أن قطاع الطاقة قد حصل لوحده على نسبة (29,4%) من تخصيصات موازنة عام (2005) و(30,3%) لعام (2006) و (2007) وبمجموع ما نسبته (28,7%) من مجمل تخصيصات الأعوام ما بين (2004–2007) (وزارة التخطيط، دائرة المحاسبة،2004-2007)، ارتفاع التخصيصات الاستثمارية لمشاريع قطاع الطاقة في موازنة عام (2012) والتي بلغت أكثر من (20,460) ترليون دينار تشكل أكثر من (16%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة، ولتصل التخصيصات إلى (29,456) ترليون دينار ولتشكل ما نسبته (21,3%) في موازنة (2013)، في حين حصل قطاع الاتصالات على نسبة ضئيلة من مجموع التخصيصات الكلية ، فقد حصل على (1,67%) عام 2004 و (2,9%) عام 2005، أما في الأعوام 2006 و 2007 فقد حصل على ما نسبته (2,7%) ومجموع كلي بنسبة (2,7%) للأعوام (2004–2007) (Ministry of Planning, Accounting Department, 2007) ولتصل إلى (1,825) ترليون دينار في موازنة (2013)، واما قطاع البيئة والصحة فقد حظي باهتمام ملحوظ من قبل الحكومات المتعاقبة، منذ عام (2003)، وقد تم تشكيل وزارة البيئة وكما اسلفنا، وكان إجمالي التخصيصات لهما ضمن موازنة (2013) (6,825) ترليون دينار، وكما مبين في الجدول أدناه.

جدول (2): الانفاق على القطاعات الاقتصادية والخدمية (2012-2013) تريليون دينار

ت	القطاعات	المبلغ في موازنة 2012	المبلغ في موازنة 2013	النسبة المئوية
1	التربية والتعليم	11,169	12,702	%9,2
2	الطاقة	20,460	29,456	%21,3
3	البيئة والصحة	5,714	6,825	%4,9
4	الخدمات الاجتماعية	15,544	17,708	%12,8
5	الماء والمجاري والصرف الصحي	3,869	4,214	%3
6	النقل والمواصلات	1,133	1,825	%1,3
7	القطاع الزراعي	2,408	2,684	%1,26
8	التشييد والاسكان	1,143	1,656	%1,2
9	الثقافة والشباب	2,319	2,327	%1,7

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على إحصاءات وزارة التخطيط دائرة الحاسبة

من الجدير بالذكر إن إجمالي النفقات الاستثمارية في موازنتي عامي (2012،2013) كانت (138,424.117,95) ترليون دينار على التوالي، ووصلت إلى أكثر من (170) ترليون دينار في عام (2014).

ثانياً- اتجاهات التنمية الخضراء في العراق.

ثمة مؤشرات واعدة لتوجهات الحكومات العراقية المتعاقبة في مجال البيئة، ومن المؤشرات الاقتصادية نلاحظ أن نسبة الاراضي الصالحة للزراعة هي (27,5%) من مجموع مساحات العراق ، وإن القسم الاكبر من الاراضي الصحراوية في البادية الغربية ما نسبته (31%) من مجموع المساحة ، وإن معدل إنتاج الماء الصافي في مشاريع ومجمعات المحافظات لسنة (2011) ما مجموعه (4108) م م3/سنة ،إذ كان أعلى إنتاج في بغداد، بلغ (1153) م م3/سنة، وإن أقل معدل كان من نصيب محافظة المثنى وبواقع(101) م م3/سنة، وتوزعت نسب المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية والمدنية والصناعية والبيئية) لسنة (2011) إذ كانت نسبة المياه المجهزة للاستخدامات الزراعية (86%) وأقل نسبة من المياه المجهزة للاستخدامات المدنية وبلغت ما نسبته (3%)،أما فيما يتصل بموضوع الصرف الصحي ،فان النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري(العادمة، الأمطار، والشبكات المشتركة) لسنة(2011) قد بلغت(27%) إذ كانت محافظة ميسان في المقدمة وتليها أمانة بغداد بواقع (94%،82%) لكل منها على التوالي ،أما فيما يتصل بعدد البلديات في العراق عدا اقليم كردستان لسنة (2011) فقد بلغت (253) بلدية، وبلغت نسبة المخدومين بخدمة جمع النفايات (62,8%) من سكان العراق في المناطق الحضرية، وكانت أعلى نسبة في أمانة بغداد،

وهي (100%) أما أقل نسبة فكانت من نصيب محافظة القادسية، إذ بلغت (38,2%) وكما مبين في الجدول أدناه، والذي يبين تطور المؤشرات البيئية في العراق لعام (2011) ، إن هذا التوجه يدل على سلوك الطريق الممهد باتجاه إحداث تنمية خضراء في العراق.

جدول (3): المؤشرات الاقتصادية والبيئة في العراق

ت	المحافظة	الارض الصالحة للزراعة	المستغلة حاليا	معدل إنتاج ماء صافي م م3/س	م. نصيب الفرد من الماء	%خدمة شبكة المجاري	خدمة رفع النفايات%
1	نينوى	6923	605	249	0,246	2,3	66,8
2	كركوك	2051	1043	272	0,533	3	56,5
3	ديالى	2959	525	247	0,469	27	42,6
4	الانبار	1144	785	232	0,401	6	46,2
5	بغداد	1087	583	1153	0,770	82	100
6	بابل	1227	922	256	0,386	3,5	43,2
7	كربلاء	291	257	193	0,469	41	62,6
8	واسط	2662	10	174	0,394	30	51,3
9	تكريت	6257	5196	211	0,410	18	45,8
10	النجف	981	581	224	0,476	13	70
11	القادسية	1420	934	154	0,372	14	38,2
12	المثنى	564	224	101	0,383	30	44,1
13	ذي قار	000	598	114	0,179	35	51,8
14	ميسان	2547	644	168	0,473	94	62,2
15	البصرة	1352	166	333	0,360	50	72,4
16	المجموع	31645	13073	4108	/	/	/

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا" على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،8،2013-19.

ثالثاً- محافظة ديالى أنموذج لسياسات التنمية الخضراء.

تقع محافظة ديالى في شمال شرق ووسط العراق وتبلغ مساحتها (17685) كم2، وتشكل (4%) من مساحة العراق، وتتميز معظم اراضيها بالانبساط والتي تجملها سلاسل جبال حمرين وزاجروس وبحيرتي حمرين والعظيم وبساتين النخيل والبرتقال والفواكهة ومزارع الخضراوات والحبوب وعشرات المصانع والمعامل ، فضلاً عن (17) قضاء ومركز المحافظة المحاط بواحة خضراء من البساتين ، بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنتج بين السكان وبعمر (15) سنة منه فأكثر(45,52%) منها (76,16%) للذكور

و(13,38%) للإناث، في حين بلغ المعدل في عموم العراق (49,55%) منها (77,36%) للذكور و (20,39%) للإناث، وكان معدل النشاط الاقتصادي المنتج في المناطق الحضرية (44,14%) وفي الريف (46,5%) (Diyala Investment Commission, 12, 2013) .

1- مشاريع الاستثمار الأخضر في محافظة ديالى.

من المعروف أن محافظة ديالى من المحافظات الزراعية ،إذ تمثل من وجهة نظر جميع العراقيين أنها الواحة الخضـــراء ، ونهر ديالى ومجموعة روافده تمر في أغلب مدن المحافظة وقصـــباتها، بدءاً من قضـــاء خانقين ونواحيه، ومن ثم قضـــاء المقدادية ونواحيه، وليصـــل إلى مركز بعقوبة العاصـــمة الادارية للمحافظة ،أما ما يتصـــل بروافده فهي كثيرة من أمثال نهر العظيم ونهر الوند، ووديان نهر كوردرة والأنهر التي تخترق مدينة مندلي ، فضـلاً عن بحيرة سد حمرين وسد الصـدور الذي يتفرع منه نهر الخالص ونهر الروز ومشـــروع ري مندلي وســـد العظيم وغيرها، إن هذه الأنهر والروافد والجداول قد جعل المحافظة تتربع على مجموعة من البسـط الخضـراء ،اذ بلغ عدد أشـجار النخيل المثمرة ومن صـنف الزهدي (724) الف نخلة، وبنسـبة (15,7%) من مجموع أشـجار النخيل في العراق ، فضـلاً عن الانواع الأخرى وبالخصـوص الخســـتاوي والخضـــراوي، ويشـــكل كلاهما ما نســـبته (13,6%) من مجموع نخيل العراق (خارطة ديالى الاستثمارية،2013)، أما عدد أشجار البرتقال المثمرة فبلغت (1392,6) ألف شجرة لسنة (2005) وبنسبة (20,2%) من مجموع أشجار العراق، وإن الجدول 4 يبين بالتفصيل عدد اشجار الفاكهة وانتاجها ومتوسط غلة كغم/دونم ،ونســبته المئوية من عدد الأشـــجار المثمرة في العراق ومن إنتاج العراق، أما فيما يتصـــل بإنتاج الحبوب والخضراوات فتكاد تحتل محافظة ديالى المراتب الاولى في عموم العراق ،وعلى سبيل المثال يشكل إنتاج محصـول الهرطمان (100%) من انتاج العراق، ويشـكل محصـول الفسـتق (75%) من انتاج العراق، ويليه الماش والسمسم بنسبة (27%،16,7%) من إنتاج العراق لكل منهما على التوالي، فضلاً عن إنتاج اللهانة والقرنابيط والفلفل والطماطة والخيار وباقي المحاصـــيل الاخرى، وإن من أهم مقومات البيئة الزراعية الخضـراء في المحافظة، وفرة الايدي العاملة المتخصـصـة في الزراعة، ووفرة مصـادر المياه للري والشـــرب، وخصـــوبة التربة بالمقارنة مع المعدلات العالمية لإنتاج الغلة وتنوع المجالات الزراعة، ووفرت الأراضي الصالحة للزراعة (Diyala Investment Commission, 2013, 38).

جدول (4): الأشجار المثمرة وانتاج الفواكه في محافظة ديالى

اسم المحصول	الاشجار المثمرة	النسبة المئوية	الانتاج/طن	النسبة المئوية	متوسط الغلة كغم/دونم
برتقال	1392551	20,2	9469	12,1	6,8
ليمون حامض	55836	17,8	285	8,2	5,1
ليمون حلو	16757	20,2	107	11,6	6,4
لالنكي	64444	26,3	451	16,8	7

اسم المحصول	الاشجار المثمرة	النسبة المئوية	الانتاج/طن	النسبة المئوية	متوسط الغلة كغم/دونم
نارنج	89024	14,5	534	7,8	6
العنب	2602293	28,4	41897	22,6	16,1
الرمان	3585119	76,1	88911	76,2	24,8
التفاح	83179	7,8	1481	5,9	17,8
المشمش	60521	11,2	1011	10,3	16,7
العرموط	56484	12,3	1152	7,9	20,4
التين	25039	6,4	368	4,9	14,7
الزيتون	16521	7,6	398	7,9	24,1

المصدر: الخارطة الاستثمارية لمحافظة ديالى، هيئة استثمار ديالى 2013.

2- فرص الاستثمارات الخضراء في محافظة ديالى.

بعد التغيرات السياسية التي حصلت في العراق عام (2003) والانفلات الأمني حصلت تغيرات ليس فقط في محافظة ديالى فحسب بل معظم المحافظات وخصوصا استغلال المواطنين غياب المحاسبة القانونية اذ تم الهجوم على الغطاء النباتي المجاور للمدن وتحوله إلى تجمعات سكانية عشوائية دمرت اكثر من (30%) من الغطاء النباتي في المحافظة (Diyala Agriculture Directorate, 2013)، فعلى سبيل المثال منحت هيئة استثمار ديالى والتي تأسست في 2008/11/4 رخص استثمارية عددها (18) رخصة وبكلفة (630) مليون دولار منذ عام (2009) لإنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية الخضراء في المحافظة منها مجمع اورنج ستي، ومدينة العاب معاصرة ،والمشروع الزراعي الصناعي أو ما يعرف بالحديقة النباتية وفي عام(2010) منحت هيئة الاستثمار (7) رخص لإنجاز مشاريع منها مجمعات تجارية وقرى عصرية وغيرها وبكلفة قدرها (310,750) مليون دولار، أما كلفة المشاريع المرخصة في عام (2011) فكانت (304,5) مليون دولار (Diyala Investment Commission Report, 2011, 40-41) ومن خلال الجدول 5 نستطيع التعرف على أهم المشاريع المدرجة ضمن خطط هيئة استثمار ديالى .

جدول (5): فرص الاستثمار الأخضر في محافظة ديالى (2009-2012)

ت	3 أجازة استثمار 2009	7 اجازة استثمار 2010	8 اجازة استثمار 2011	8 اجازة استثمار 2012
1	مخازن مبردة	مجمع سكني (4)	مجمع سكني (2)	قطاع تجاري 2
2	شركة دواجن	مدينة العاب	مزارع أنموذجية	سكني3
3	مجمعات تجارية	حديقة النباتية	مدينة سياحية	السياحي1
4		مول تجاري	اسواق مركزية	الزراعي1

5	موازين الكترونية	الاخرى1
6	مول تجاري (2)	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة استثمار ديالى.

وهناك حزمة من المشاريع الطموحة والمخطط لها منها مزرعة زيتون متكاملة في منطقة الناي بقضاء الخالص وبمساحة (500) دونم، فضلاً عن مشاريع متكاملة للبستنة والمحاصيل الحقلية والخضراوات تتربع على ارض مساحتها (40000) ألف دونم في ناحية العظيم، وهي أراضٍ صالحة للزراعة، وهناك مشاريع زراعية متنوعة وحقول ومراعٍ وغابات ومشاريع بستنة وحقول دواجن ومناحل لإنتاج العسل وغيرها (Diyala Investment Commission, 2013, 40)، أما في ما يتصل بأهم الدوائر التي اسهمت في أعادت ترتيب الخارطة الخضراء فهي مديرية حفر الآبار والمياه الجوفية، إذ أسهمت في حفر(100) بئر سنويا" بدءاً من الأعوام (2007-2011) ثم ليزداد هذا العدد إلى (120) بئراً في السنوات اللاحقة، فضلاً عن حفارات القطاع الخاص والتي تجاوز عددها الـ (50) حفارة، وقد شاركت هي الأخرى في حفر الالف من الآبار والتي أدت إلى زيادة المساحة الخضراء في المحافظة (Groundwater Director, Personal Interview, 2013).

3- التحديات التي واجهت هيئة استثمار ديالى.

ولابد في هذا الإطار من أن نذكر أهم التحديات التي واجهتها هيئة الاســـتثمار في محافظة ديالى وهي الآتي:

1. الوضع الأمني والسياسي المتقلب في العراق عموما والمحافظة خصوصا".
2. قصور قانون الاستثمار والتشريعات والأنظمة في جذب الاستثمار الاجنبي.
3. وجود تشريعات وقوانين تتعارض مع قانون الاستثمار.
4. ضعف أداء المؤسسات المالية والمصرفية في تشجيع المستثمرين وجذب الاستثمار.
5. عدم مساندة ودعم الحكومة المحلية في المحافظة لهيئة الاستثمار.
6. ضعف الوعي الاستثماري بين طبقات المجتمع المحلي في المحافظة.
7. عدم تعاون الدوائر القطاعية في المحافظة في تخصـيص الاراضـي المناسـبة للاسـتثمار، وعدم تفعيل دور مندوبي الدوائر لتسـهيل تحصـيل الموافقات الاسـتثمارية (Investment Authority Report, 2011, 64).

4- الاستنتاجات والمقترحات:

4-1 الاستنتاجات.

مما تقدم يمكن الوصول إلى عدد من الاستنتاجات وتتمثل في الآتي:

1. إن موضوع التنمية الخضراء يتمحور حول إعطاء دفعة قوية وحافز جديد للتنمية المستدامة من حيث الاهتمام بالإنسان وتوافر كل المستلزمات الضامنة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية وغيرها له.
2. إن التوجه العام لهيئات الاستثمار في الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم جادة في وضع الخطط والبرامج التي تصب في هذا الإطار، لكن المعوقات الأمنية والإدارية والروتين والاسبقيات في تنفيذ المشاريع وعدم جديتها، وانعدام الشفافية والفساد الإداري والصراعات السياسية وغيرها تكاد تكون السبب المباشر في عدم إكمال الخطط والبرامج التي من شأنها أن تحقق المسار الممهد للتنمية خضراء.
3. إن حالة عدم الاستقرار السياسي تمثل النقطة الارتكازية والمؤثرة على الكثير من متغيرات الاقتصاد الكلي، كالبطالة والفقر المدقع وانخفاض الدخول، وهذا بالضرورة سيؤدي دوراً مهماً في انخفاض الاستثمار عن طريق نقص المدخرات، وما نراه من مؤشرات في العراق من حيث تفاقم البطالة وخصوصا بين الخريجين ووجود أكثر من (30%) من العوائل العراقية تعيش تحت خط الفقر، فضلاً عن انتشار العشوائيات من أكداس النفايات والملوثات ومخلفات الحروب الملوثة بالعناصر المشعة وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي وانتشار الأمية.
4. إن الاهتمام بمثل هذه المواضيع الجديدة من قبل الدولة سيخلق حتما آفاقاً جديدة لحل الكثير من المشاكل التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من أمثالها البطالة، وما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع.

4-2 التوصيات.

1. على الدولة وبكافة مؤسساتها القيام بتطوير المؤسسات الإدارية وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة بما يضمن استجابتها للاحتياجات الفعلية في إطار التوازن بين البيئة والتنمية الخضراء وتشجيع انتشار المؤسسات المحلية التي تهدف إلى حماية البيئة في المجتمعات الحضرية والمدن الصناعية والحد من استخدام التجهيزات والمنتجات والتقليل من استخدام التكنولوجيا ذات التأثير الضار على البيئة، ومن ثم على التنمية الخضراء.
2. تلبية احتياجات المجتمع الضرورية والأساسية وتعزيز الشعور بالانتماء والتفاعل البناء مع متطلبات البيئة والتي تتطلب ضمان استمرار التنمية الخضراء من خلال مواجهة الزيادة السكانية عن طريق دعم برامج تنظيم الأسرة وتشجيع المشروعات ذات الاستخدام العقلاني والسليم للموارد الطبيعية والتي تكون أقل ضررا على البيئة .
3. دعم أساليب ونظم الإدارة البيئية المحلية، وذلك من خلال الحد من استخدام التجهيزات والمنتجات التي تؤثر بصورة ضارة على البيئة وتوجيه المزيد من الاستثمارات للخدمات البيئية في الريف والتجمعات

السكانية الهامشية في أطراف المدن، نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع في مجال حماية المستهلك والبيئة

4. فرض رسوم مالية على مصادر التلوث وتشجيع الحد من الملوثات مع استخدام العائد من هذه الرسوم لتعزيز الاستثمارات الخضراء وفي برامج معالجة التلوث والتدهور البيئي
5. العمل على ضبط كلفة الجودة واستهلاك الموارد (طاقة، مياه) من خلال أنظمة إدارة الجودة والبيئة الجيدة التي تعمل على خفض الكلف ومن ثم زيادة الربحية .
6. مراجعة التشريعات البيئية واستكمالها وتطوير المؤسسات الإدارية وإعداد وتنفيذ برامج حماية البيئه، والعمل على توحيدها بما يضمن استجابتها للاحتياجات الفعلية في إطار التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة، ومن ثم التنمية الخضراء، والعمل على تطبيقها في التجمعات والمدن السكانية والصناعية وتحقيق استقلالها المادي والإداري وعلاقتها بالإدارة المحلية والهيئات المركزية في الدولة.
7. النهوض بالقطاع الزراعي والري والتربة وزيادة المساحة الخضراء، إذ تتعرض الاراضي الزراعية بصورة عامة والتربة خاصة لتدهور في نوعيتها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، وذلك بفعل العوامل المناخية مثل الفيضانات وتدخل الانسان وسوء استغلاله لهذا المورد المهم واستخدام أساليب غير حديثة تسيء إلى البيئة عامة وإلى الاراضي خاصة كإزالته للغطاء النباتي المتمثل بالغابات والإفراط في الري، مما يؤدي إلى إنهاك التربة وتدهورها.

References

Abu Qahf, Abdel Salam, (1995). *International Business Administration*, University House for Printing and Publishing, Beirut.

Abdel Hamid, Abdel-Muttalib, (1997). *Economic Policies Partial and Macro-Analysis*, Zahraa Al-Sharq Library, Cairo.

Abu Al-Haija, Laila, (2001). *Sustainable Development and Environment System*, National Information Center, Jordan.

Brown, B. and others, (1987). Global Sustainable – Toward Definition, *Environmental Management*, Vol. 11,No.6.

Calvert, Pinter, and Calvert, Susan, (20020. *Politics and Society in the Third World*, Introduction to the translation of Abdullah Al-Ghamdi, King Saud University Press, Riyadh.

Dadi, Nasser, (1997). *Traffic Control Techniques*, General Muhammadiyah House, Algeria.

Diyala Investment Commission, (2013). *Investment map*.

Groundwater Manager, (2013). *in-person interview*.

IMF, (2012). *Green Investment Washington*, Paper 11/296, Finance and Development.

Investment Commission Report, (2011). Diyala Governorate.

Jumaa, Salwa Shaarawi, (1999). *Environment and Development*, Cairo, Center for Studies and Consultations of Public Administration.
Khurram, George, (1997). *Sustainable Human Development and Macroeconomics*, ESCWA, United Nations.
Ministry of Planning, Accounting Department, 2004-2007.
Ministry of Planning, (2013). Central Statistical Organization**.**
Moschit, Douglas, (1997). *An Integrated Approach to Sustainable Development*, Translated by Bahauddin, Cairo, International House for Cultural Investment, Cairo.
Sherri T, (2000). *The Social Dimension of Sustainable development*, Caledon Institute of Social Policy.
Stern Nicholas, (2007). *The Economics of climate*, Cambridge University Press, London.
UNCTAD, (2004). *World Investment Report*, the shift Towards Services ,Geneva ,and New York.
United Nations, (2002). *Report of the World Summit for Development*, Johannesburg, South Africa.
World Bank, (2004). *Sustainable Development*, Washington DC.
www.Information Network, (almajz.com).
www.iraqi-datepalms.net 2012.
www.International Information Network, Industrial Development Organization, 2009.
www.International Information Network, International Conference, 2009, Manama.
www.Information Network, Human Development, United Nations Report, 2002.
www.World Conservation Strategy.net